الله الحرم واجب بانه يجتمل انه لم يبلغ فضل صوم الحرم الا في حياته قبل ان يتكلم من صوم وكان
يحتمل له عذر من سفر او مرض يمنعه من الحج والصوم في بلده ما قال النووي وقال بعض اهل الوجهين
لا يخرج عن عهدته الا بصوم واه البطراني في عائشة كان يوم يصوم ثمانية ايام من كل شهر قبل ان
يخرج فليستقم فيصوم ثمانية وبانه كان يخص شعبان بالصيام قيظا ان ضاع فيكون بمنزلة تتمة الستة الايام
في الحفاظ على المكتوبات وبانه جزء فريضة عند الله ولو في بيته وصدقة وهو عند هم بمن بدخل التراويح
يوم الا يصوم افضل ابو ميشان قال شيخنا لتعظيم رمضان وبانه صوم كالمعتاد في صوم رمضان فلا يمنع الصوم
في النصف الثاني من شعبان محل كما لو نذر صوما معينا قبل دخول رمضان ولا قضاء ولا نذرا ويضعف عزاه
ان يكمل فيصوم الرمض بياض ط وبانه ورد في الجزء الصحيح عما رواه البيهقي وابو داود وصححه ابن خزيمة
وابن حبان زيد قال قلت يا رسول الله لم ارك تصوم شهرا من الشهور ما تصوم من شعبان قال ذلك شهر يغفل الناس
عنه بين رجب ورمضان وهو شهر ترفع فيه الاعمال الى رب العالمين فاحب ان يرفع عملي وانا صائم وجزء ضعيف قال
عنه ابن معين لكن قال فيه ان الله يكتب كل نفس جنة قبل السنة فاحبان يأتيني اجلي وانا صائم فيه سهل بابة
الناس كانوا يصومون في رجب كثيرا لكونه من الاشهر الحرم المعظم عندهم فحبب فيه انهم لا يشغلون
عنه مع زيادة افادة ان الاعمال ترفع فيه والآجال تنسخ فيه وبوبوه ما روي عن عائشة قلت يا رسول الله
ارى اكثر صيامك في شعبان قال لان هذا الشهر يكتب فيه تلك الموتى فاحب ان لا ينسخ اسمائنا وانا
صائم بفتح الحاء وهو الحكمة وجاء فضائل شعبان يوم جيش قال رجب شهر الله وشعبان شهري ورمضان شهر
امتي رواه الديلمي وغيره قياس قال ابن حجر وأما ما رواه ابن ماجة عن ابن عباس انه صام ثم نهى عن صيام
رجب فليصح وقد صح ابن عباس فحمل كحث لانه وقت اذا خالط طبع آخر رفع فالحقوق يرجحون
ارفع مع ان متن هذا لا وقف فحكم المرفوع فلم يبارخوطان سئل ابو داود انه صام فقال لا فالصوم من
اشهر الحرم فيلغي انه يترك رجب وشعبان بينهما ويلزم ان يقيد ايضا ما رواه ابو داود وغيره
عن ابي قلابة ان قوما من عبد القيس او عمر لما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في رجب قالوا يا رسول الله
ان هذا شهر كنا نعظمه في الجاهلية فما تأمرنا فيه قال صوموا رجب وبعضه قريب من بعض لا يتوالى الا عند بلوغ كما قال الجوهري
عن ابي قلابة ان قوما من بني ضبة وهو قريب من بعض لا يتوالى الا عند بلوغ كما قال الجوهري

البيهقي فيحتاج الى تصحيح تصحيح احدهما او الى الجمع بان وقف ما رفعه او ان الراوي
الموقوف فيه ما ليس في المرفوع او ان الصوم في بعض رجب بالنوع عن شعبان عن عائشة
وتشهد له رواية ابن ماجة عن ابن عباس على ما سيعرف به في المشكوة ويحتمل ان المراد بقوله الاطلاق في اصطلاح
المحدثين وغالب الشهر المعتبر بما قال كان انه يصوم شهرا فوق كل شهر بشيء فيحمل وشهد له ان المراد بقوله
ثمانية ايام وبقوله ثلاثة ايام رواه احمد والنسائي وصححه ابن خزيمة وابن حبان كان يفطر جزءا كان
ثلاثة وقيل جبلة ثلاثة وقيل مصدرية اي قدر ثلاثة وهو متعلق بالحج وهو دليل لابي حنيفة ان دم التمتع يجب يوم
الحج وهو عن قول مالك قال الحافظ ابن حجر اتفق العلماء من اهل العلم والفقه ممن يقتدى به في حفظ عن
وجماعة حسنة وقد رأيت بعض اهل العلم يصوم وانا كان يخرج انتهى كلامه وانه لم يرد ان يصوم يوم
الحج بالصوم الآن بوافق عادة المشكين بنى ابن ماشة في الصحيحين عن ابن عمر قال قال رسول الله
لا يصوم احدكم يوم الجمعة الا ان يصوم قبله او بعده فتأويل الحديث عند هم انه كان يعتاد منفصلا عن ما قبل
او ما بعد وانه مختص برسول الله كما هو صريح عبارة المختار وبوبوه قول لا يصوم احدكم الشهر
بخمسة الا رمضان والله اعلم لكن قال العسقلاني انه ليس بحجة لان الاختصاص لا يثبت بالاحتمال والله اعلم
وقال القاضي يحتمل ان يكون المراد منه انه كان يوم يصله بقبل الصلاة ويتذر بعده الحج كما روي عن
سعد انه كره النهي وبوبوه لا يحتمل وقال ابن حجر وهم يقع ما قاله النهي عن صوم يوم الجمعة فاستحب وجاء في
موطأ انه ان كان معتادا كان معتادا كما رأى انتهى وفيه نظر اذ كان قد صام بعض الجمعة
ما كان يأكل سائر الامة بعيد جدا والظاهر ان حمل النهي على التنزيه دون التحريم وهو لا ينافي استحباب
الصوم او طلع على تاريخ قال الكشف اذا عارض حديث الفعل حديث النهي وقد قال بعض اهل الصوم على
استحباب وأما حديث سلم لا تختصوا ليلة الجمعة بقيام من بين الليالي ولا يوم الجمعة بصوم من بين الايام الا ان يكون
في صوم يصوم احدكم فمحمول على النهي عن افراده بالصوم بحيث انه لا يصوم غيره ابدا فهو حينئذ لا يجوز صوم
يوم غيره وبوبوه حديث لا تختصوا يوم الجمعة بالصيام من بين الايام وأما قول العسقلاني بانه يحتمل ان يريد
كان لا يتفقه فظهره اذا صح في الايام التي كان يصومها ولا يضاف الى كراهة افراده بالصوم جمعا بين